عدد 102

Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تقرير شهر مارس 2022

888
تحركا احتجاجيا

222
مهاجر(ة)

7
حالة انتحار ومحاولة انتحار

مؤسسات تربويّة دون مياه ولا كهرباء
تلاميذ الأرياف في تونس: التحاق بالمدرسة لا يقود الى التعليم !

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف : 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقريـــر شهر مارس 2022 حول التحركات الاحتجاجية والحراك الاجتماعي

بنسق تصاعدي يزداد حجم الاحتجاجات العشوائية ليبلغ في بعض الجهات نسبة 100%. وقد قفزت هذه الاحتجاجات من 32.6% خلال الثلاثية الأولى من العام 2020 الى 83.3 % خلال الثلاثية الأولى من العام 2021 وبلغت 88 % من مجموع الاحتجاجات المسجلة خلال الثلاثية الأولى من العام الجاري .

والاحتجاجات العشوائية هي تلك التي يندفع فيها المحتج الى العنف بمعنى تعطيل إدارة او تعطيل مصالح مواطنين.

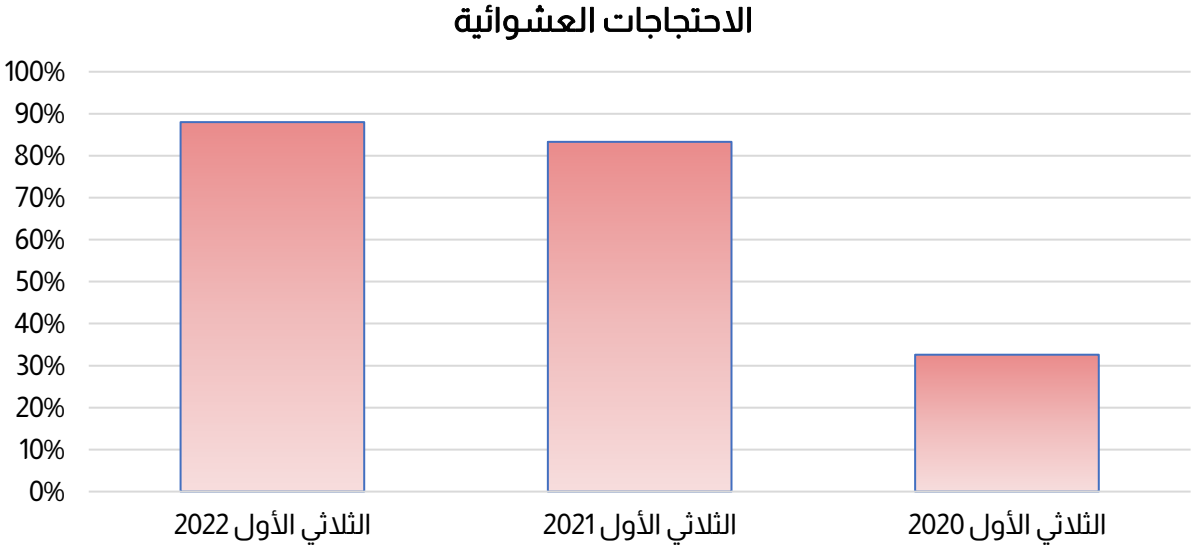

هذه الزيادة الهامة في كم الاحتجاجات العشوائية هي مؤشر يمكن ان نقيس به الوضع الاجتماعي الذي هو ظل طبيعي للازمة الاقتصادية

وهو بلا شك مؤشر خطير لان النزوع نحو العشوائية هو نتاج، كما ذكرنا في تقاريرنا الشهرية السابقة، حالة يأس جماعي لدى التونسيين من مدى قدرة مؤسسات الدولة

على تحقيق مطالبهم. اي ان افتقاد الثقة في مدى تفاعل مؤسسات الدولة مع المطالب الاحتجاجية واستجابتها لتلك المطالب العادلة يغذي الذهاب نحو أكثر عشوائية .

وقد بدأ مشهد الحراك الاجتماعي بالتغيّر منذ العام 2020 وهو عام كل الازمات بامتياز. فانتشار جائحة كوفيد 19 عمقت ازمة الاقتصاد والذي انحصرت نسبة نموه دون 1% لعدة سنوات. كما ضاعفت الجائحة اعداد العاطلين وزادت من حجم الخصاصة والفقر ووسعت دائرة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية لتبدأ خارطة جديدة للحراك الاجتماعي في التشكل خلال الاشهر الاولى من 2020 فبرز اقليم الوسط الغربي كقطب احتجاجي وهي ذات الخارطة التي اتسع فيها حجم الحراك اليوم .

كما برزت الاحتجاجات العشوائية كآلية احتجاجية بديلة نتيجة لسياسات التجاهل والانهاك والتجريم التي جُوبهت بها الحركات الاجتماعية والاحتجاجات طيلة سنوات ما بعد الثورة ومن قبل جميع الحكومات دون استثناء مع بوادر استمرار لهذه السياسة ما بعد 25 جويلية وما حدث في ازمة محاولة اعادة فتح مصب القنة بعقارب بالقوة العامة خلال شهر نوفمبر ومحاولات التضييق على أبناء الحراك الاجتماعي من ذلك ما حصل من هرسلة لعضو تنسيقية الحراك الاجتماعي هادي اللطيفي من محاولة تجويع وحرمان من الاجر دليل على هذا الاستنتاج.

ثلاثية الانتظار والترقب

رغم الانخفاض الطفيف في معدل الحراك الاجتماعي المسجل خلال الثلاثية الأولى من 2022 مقارنة بالثلاثية الأولى من العام 2021 والمقدر بحوالي 20% الا ان حصاد هذه الثلاثية ما يزال مهما (3068 تحرك احتجاجي) وتصل فيه نسبة الاحتجاجات العشوائية 88% وهي في حدود 100% في بعض الجهات مثل سيدي بوزيد وتوزر والكاف وغيرها.

هذا التراجع الطفيف يمكن تفسيره بحالة الترقب والانتظار التي يعيشها المواطن ما بعد 25 جويلية في انتظار إيجاد حلول حقيقية لمجمل الازمات التي تواجهها.

الا ان هذا الحصاد المفزع، 3068 تحرك احتجاجي، يأتي في ظرفية مأزومة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا:

الاحتجاجات

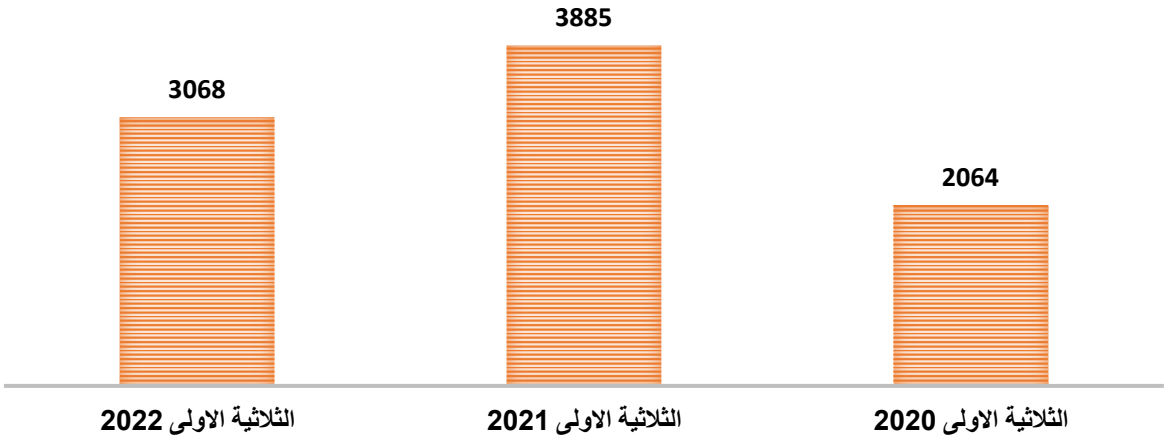

سياسيا: لا شيء يغذي الاحتقان الاجتماعي سوى التازم السياسي وبروز خطاب العنف والكراهية والتحريض. وقد بلغت حدة الازمة السياسية بوادر تنازع شرعيات بين باردو وقرطاج. وتحجُّج النواب المتدخلون في جلسة عامة انعقدت عن بعد بتاريخ 28 مارس بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وفقدان المواد الاساسية للمصادقة على قانون ينهي الاجراءات الاستثنائية المعلنة بتاريخ 25 جويلية. ليعلن الرئيس لاحقا حل البرلمان واحالة النواب المشاركين في الجلسة على التحقيق.

حدث ذلك وسط حالة تأزم اقتصادي غير مسبوق ووسط استمرار غياب الخطاب الاتصالي الواضح والشفاف لحكومة بودن لإرسال رسائل إيجابية للشارع. ومع تصاعد استهداف القطاعات من ذلك القضاء والاعلام.

اقتصاديا واجتماعيا: كان فقدان المواد الاساسية أبرز عناوين الثلاثية الأولى من العام الجاري. تلك المواد شملت مشتقات الحبوب كالفرينة والسميد والمعجنات وايضا الزيت المدعم والسكر والارز وايضا البيض والثوم وغيرها من المواد. وأمام غياب الوضوح والشفافية تجاه الأسباب الحقيقية للنقص ظهرت هستيريا جماعية لتخزين المواد الغذائية مما ضاعف من حجم النقص. ولم تتضح الأسباب ان كانت متعلقة بنقص في المخزونات امام عجز واضح في الميزانية العمومية مما يحول دون اقتناء تونس لكميات تكفي لحاجياتها من القمح ام هو امر مرتبط بمراجعة سياسة الدعم. السلطات لم تقدم توضيحات ولكنها انهمكت فقط في ملاحقة اصحاب مخازن وتجار معتبرة ان الاحتكار والتخزين العشوائي كانا سببا لهذا النقص.

وقد ضاعفت الحرب الروسية الاكرانية من حجم التحديات ونقلت الوضع التونسي، على مستوى توفر مشتقات الحبوب من سيء الى اسوأ، إذ يشير مراقبون اقتصاديون الى ارتفاع سعر القمح بنسبة 80 % منذ افريل الى ديسمبر 2021 وتجاوز سعر مكيال القمح 12 دولار في بداية شهر مارس اي بزيادة قدرها 44% منذ بدا الحرب الروسية الاكرانية في 24 فيفري وبالتالي أصبحت امدادات القمح في تونس مهددة بالحرب خاصة وان تونس تستورد أكثر من 50% من القمح من اكرانيا.

كما شهدت أسعار المواد الغذائية في العالم ارتفاعا واضحا جعل قيادات غربية تحذر من هزات اجتماعية بسبب الجوع في افريقيا والشرق الأوسط. ووطنيا شهدت أسعار المواد الغذائية وخاصة أسعار الخضر والغلال ارتفاعا واضحا وتشير الأرقام الرسمية للمعهد الوطني للإحصاء الى بلوغ نسبة التضخم 7.2 % خلال مارس 2022. وكان بيان البنك المركزي الصادر بتاريخ 30 مارس قد أعلن الابقاء على نسبة الفائدة المديرية دون تغيير ولكنه حذر من ارتفاع أسعار الغذاء عالميا ومن انعكاس ذلك على تونس. في الاثناء غابت الأرقام بخصوص نسبة البطالة المسجلة خلال الثلاثية الأولى من 2022 وكذلك نسبة النمو الاقتصادي المسجلة.

في الاثناء ايضا غابت اي خطة واضحة للحكومة لإنعاش الاقتصاد الوطني بإجراءات عاجلة من شانها ان تدعم الاستثمار والتصدير وغيرها.

في المقابل تتسع دائرة الهشاشة ليتم رسميا اعلان بلوغ عدد الفقراء 4 مليون تونسي اي ما يناهز حوالي 34% من السكان. هذه النسبة حتما سترتفع في حال تم تحيين معايير قيس الفقر من ذلك اعتماد مؤشر عدم كفاية الاجر.

لم تكن الثلاثية الأولى من العام الجاري إذن فاتحة جيدة للاستجابة لمطالب الناس ومنحهم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال مختلف المؤشرات المسجلة. هذا يعني اتساع الشرخ بين الفاعل الاجتماعي والسلطة يعني تطوير الفاعل الاجتماعي لآلياته الاحتجاجية تجاه تراكم حالة الياس من قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة الى مطالبه. ويعني ايضا لجوء الفاعل الاجتماعي نحو الحلول البديلة بحثا عن الخلاص الفردي اي عودة لزيادة حجم الدراما الاجتماعية عبر اللجوء إلى "الحرقة" والتهريب والانتحار والقطاع الموازي .

احتجاجات شهر مارس :

تم رصد 888 تحركا احتجاجيا طيلة شهر مارس وقد فاق عدد الاحتجاجات 100 احتجاج في كل من قفصة والقيروان ومدنين وفاق 50 احتجاجا في كل من القصرين وسيدي بوزيد وقابس وتونس.

888 إحتجاج			
أريانة	3	بن عروس	5
بنزرت	3	تونس	58
زغوان	4	منوبة	0
نابل	1	باجة	4
جندوبة	5	سليانة	4
الكاف	34	سوسة	39
صفاقس	14	المنستير	4
المهدية	33	سيدي بوزيد	66
القصرين	69	القيروان	123
تطاوين	36	قابس	66
مدنين	101	توزر	37
قبلي	6	قفصة	173

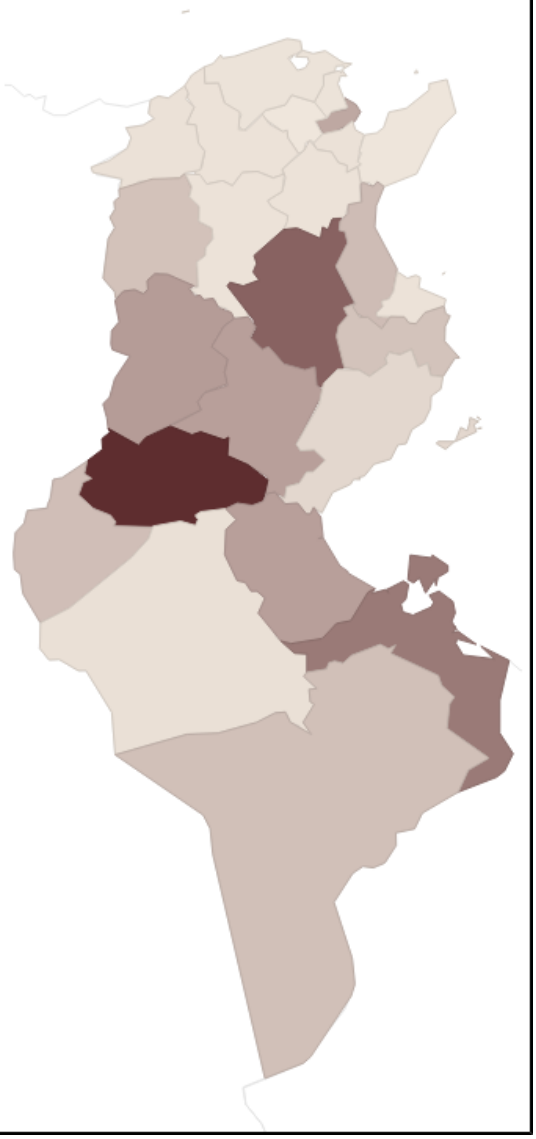

وقد شهد مارس تحولا طفيفا في صدارة الحراك الاحتجاجي حيث تصدر اقليم الوسط الغربي (ولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد) المشهد الاحتجاجي ب 258 تحرك احتجاجي اي حوالي 29% من مجموع التحركات المرصودة يليه بأرقام متقاربة إقليميْ الجنوب الغربي (ولايات قفصة وتوزر وقبلي) ب 216 تحرك احتجاجي ثم اقليم الجنوب الشرقي (مدنين وتطاوين وقابس) ب 203 تحرك احتجاجي. وتظهر الخارطة الاحتجاجية بروزا لولاية مدنين على مستوى الحراك الاجتماعي يمكن تفسيره بكم الاعتصامات المعلنة في الجهة لمطالب مختلفة.

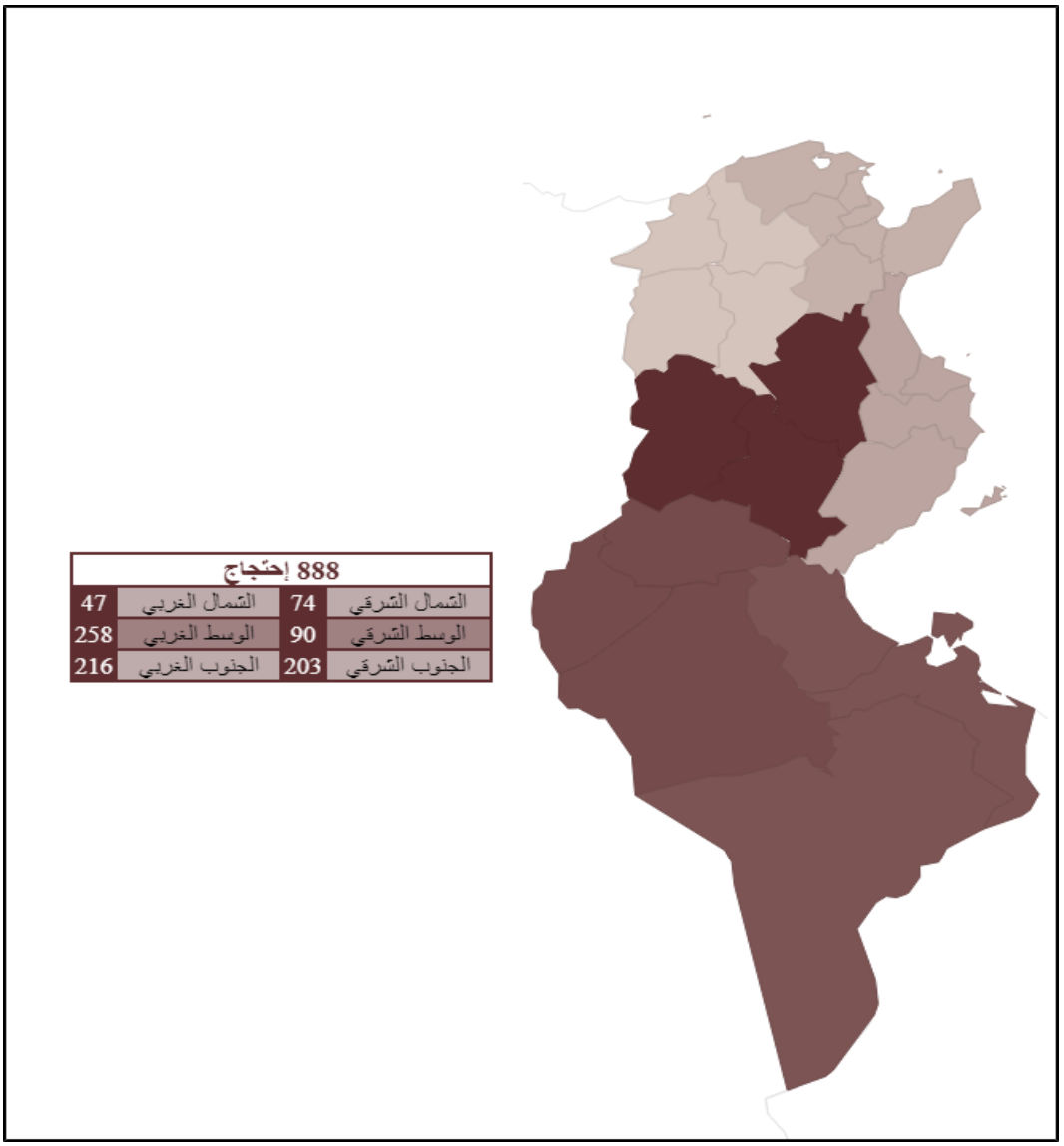

قد بلغت نسبة الاحتجاجات العشوائية 92.5% من مجموع الاحتجاجات المرصودة فيما بلغت الاحتجاجات المنظمة نسبة 73.6 % وهو مؤشر هام يدل على حجم التغيير الذي يعيشه الفاعل الاجتماعي حيث أصبح ينظم احتجاجاته ولكنه ايضا ينزع نحو العشوائية.

654 إحتجاج منظم			
أريانة	3	بن عروس	4
بنزرت	3	تونس	57
زغوان	3	منوبة	0
نابل	1	باجة	4
جندوبة	3	سليانة	3
الكاف	3	سوسة	36
صفاقس	14	المنستير	3
المهدية	31	سيدي بوزيد	2
القصرين	66	القيروان	111
تطاوين	36	قابس	65
مدنين	98	توزر	35
قبلي	4	قفصة	69

234 إحتجاج عفوي			
أريانة	0	بن عروس	1
بنزرت	0	تونس	1
زغوان	1	منوبة	0
نابل	0	باجة	0
جندوبة	2	سليانة	1
الكاف	31	سوسة	3
صفاقس	0	المنستير	1
المهدية	2	سيدي بوزيد	64
القصرين	3	القيروان	12
تطاوين	0	قابس	1
مدنين	3	توزر	2
قبلي	2	قفصة	104

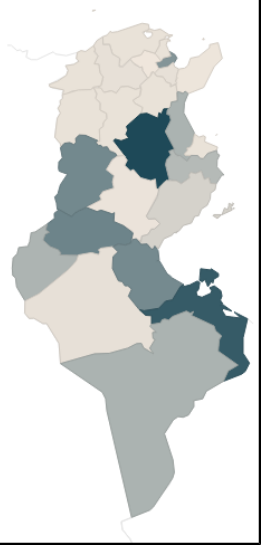

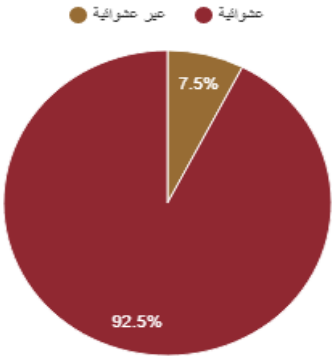

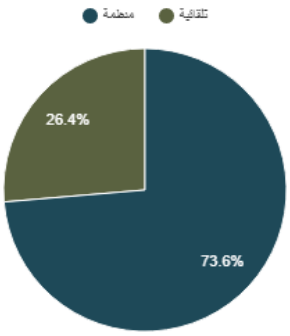

67 إحتجاج غير عشوائي			
أريانة	0	بن عروس	2
بنزرت	0	تونس	4
زغوان	1	منوبة	0
نابل	1	باجة	1
جندوبة	2	سليانة	1
الكاف	0	سوسة	5
صفاقس	2	المنستير	1
المهدية	2	سيدي بوزيد	4
القصرين	4	القيروان	22
تطاوين	1	قابس	1
مدنين	3	توزر	3
قبلي	3	قفصة	4

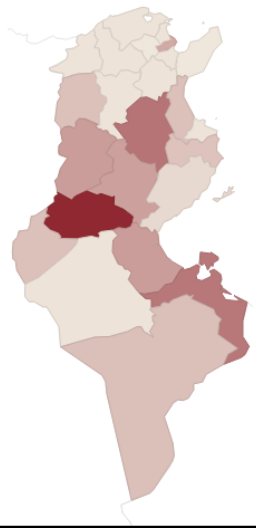

821 إحتجاج عشوائي			
أريانة	3	بن عروس	3
بنزرت	3	تونس	54
زغوان	3	منوبة	0
نابل	0	باجة	3
جندوبة	3	سليانة	3
الكاف	34	سوسة	34
صفاقس	12	المنستير	3
المهدية	31	سيدي بوزيد	62
القصرين	65	القيروان	101
تطاوين	35	قابس	65
مدنين	98	توزر	34
قبلي	3	قفصة	169

وقد تم رصد 706 يوم اعتصام طيلة شهر مارس و66 يوم اضراب.

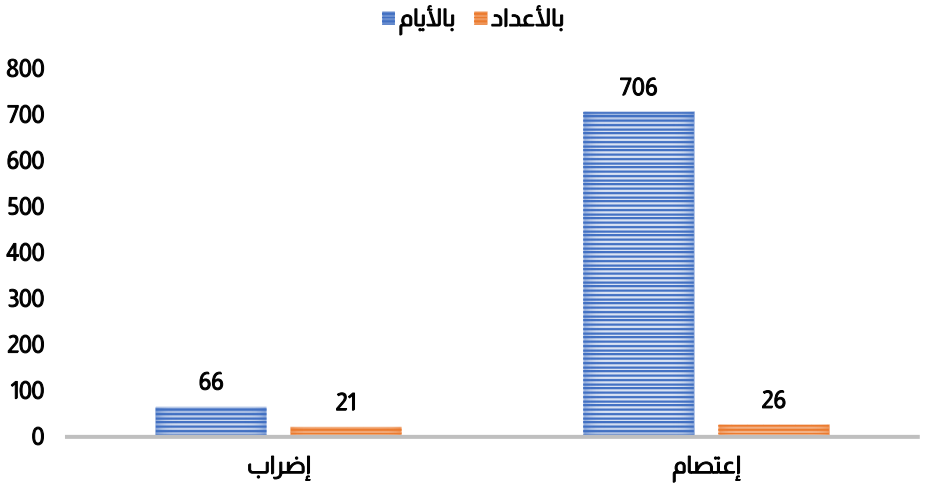

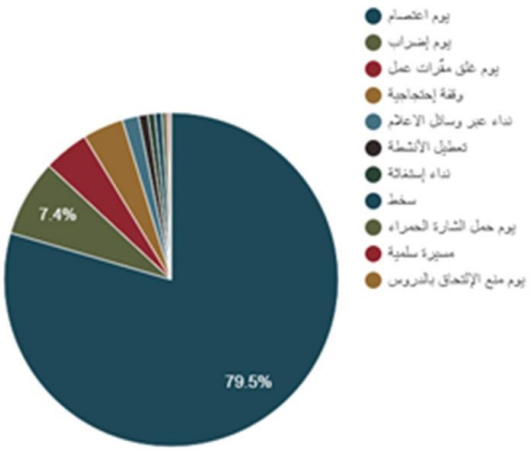

وكانت نسبة الاحتجاجات المختلطة بين الجنسين في حدود 80.2 % ما يعني ان الأضرار مشتركة والمطالب ايضا مشتركة فيما تدر نسبة الاحتجاجات التي خاضتها نساء 3.6% والاحتجاجات التي خاضها رجال 16.2%.

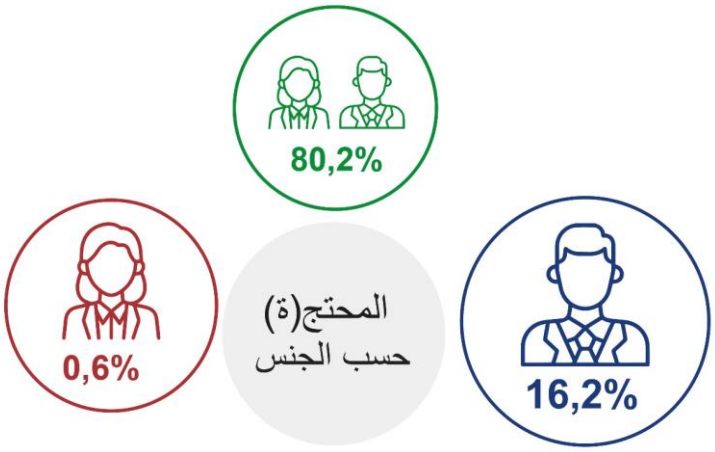

وتعلقت 59% من الاحتجاجات بالقطاع العمومي ما يؤكد عمق الشرخ بين الفاعل الاجتماعي ومؤسسات الدولة. كما تعلقت 11 % بالقانون بمعنى المطالبة بتطبيق قانون او الدعوة لاحترام تطبيق القانون.

المطالب والأشكال الاحتجاجية

مثلت الاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية نسبة 71% من مجموع الاحتجاجات المرصودة تليها المطالب المتعلقة بالإدارة بنسبة 29% ثم المطالب المتعلقة بتحسين البنية التحتية بنسبة 2 .%

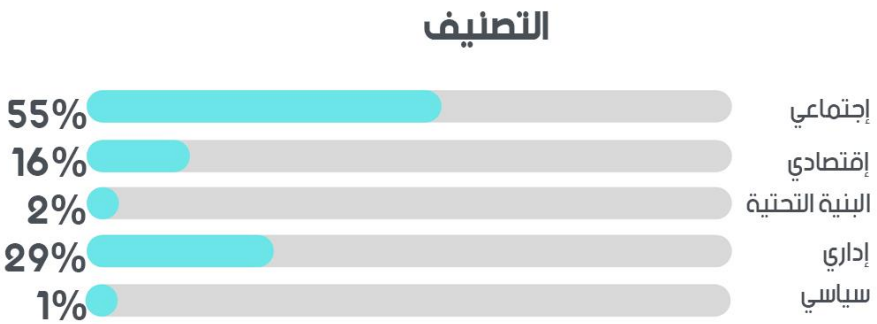

ومن الملاحظ التراجع المستمر في الاحتجاجات المتعلقة بالبنية التحتية والتي كانت في حدود 3% خلال شهريْ جانفي وفيفري وتراجعت الى 2% خلال شهر مارس وان دل هذا التراجع على شيء فهو دليل على حالة الياس التي بات عليها المواطن من حيث التفاعل مع مطالبه المتعلقة بتحسين البنية التحتية.

بالتوازي تراجعت الاحتجاجات ذات الخلفية السياسية الى 1 .%

وتعلقت 56 % من الاحتجاجات المرصودة بالحق في التشغيل و45% بحقوق العمال و18 % بعدم تفعيل اتفاقيات و16% بتحسين ظروف العمل من ذلك الحصول على الاجر الشهري و15 % بعدم تفعيل انتدابات.

ومثّل الحق في التنمية نسبة 8% من مجموع احتجاجات شهر مارس مشجلا بذلك زيادة بنسبة 2% مقارنة بالاحتجاجات المتعلقة بالتنمية خلال شهر فيفري. وكذلك الاحتجاج على خلفية فشل مفاوضات بنسبة 8% مسجلة بدورها زيادة عن النسبة المسجلة خلال شهر فيفري.

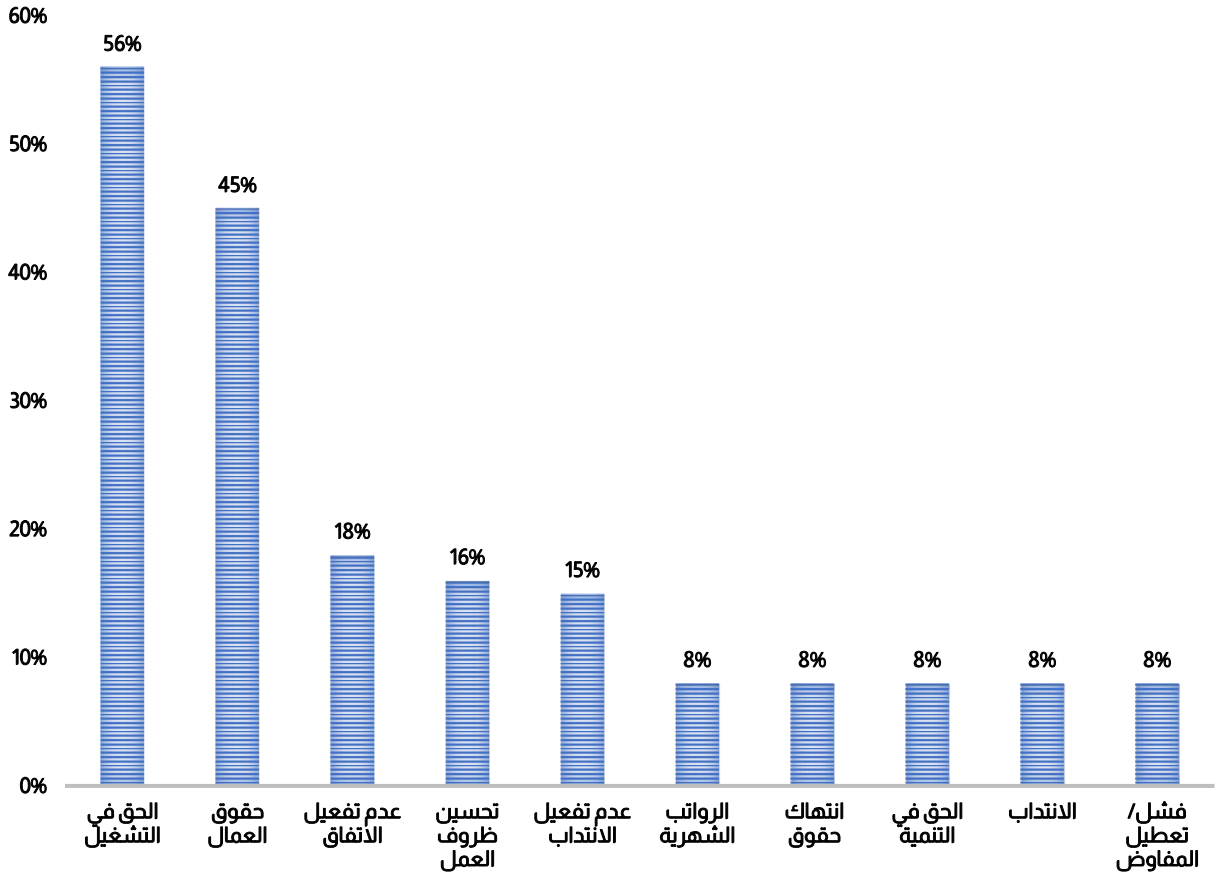

كما خرجت احتجاجات أخرى وبنسب متفاوتة للمطالبة بالانتداب وبتحسين البنية التحتية والخدمات الصحية والحد من الزيادة في الأسعار ومن التلوث الهوائي وغيرها من الأسباب. وما يزال الاعتصام أبرز الاشكال الاحتجاجية التي يخوضها اصحاب المطالب وذلك بنسبة 79.5 % تليه الاضرابات بنسبة 7.4 % وغلق مقرات عمل وتنفيذ

الوقفات الاحتجاجية وإطلاق نداءات عبر وسائل الاعلام والتعبير عن السخط وغيرها من الاشكال الاحتجاجية.

الفاعلون:

كان المعطلون عن العمل أبرز الفاعلين في هذه الاحتجاجات (52%) من بينهم اصحاب الشهادات العليا المعطلون عن العمل (38%) يليهم العمال (25%) والموظفون (10%) والمعلمين والاساتذة (5%) والمهاجرين (1%). كما خاض فلاحون وعمال حضائر وسواق عربات واطباء وصحفيون وغيرهم تحركات احتجاجية مختلفة دعما لمطالب مهنية.

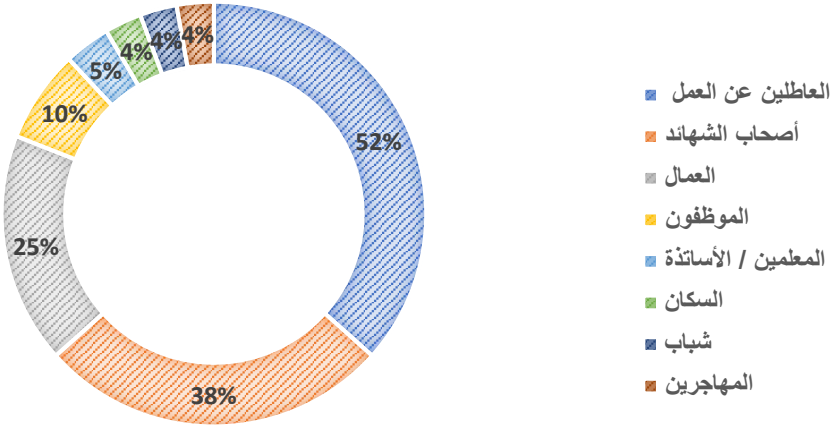

ومثلت مقرات العمل أبرز الفضاءات الاحتجاجية (15%) تليها مقرات الولاية (13%) والمقرات الادارية (12%) وشركة فسفاط قفصة (11%) والمعتمديات (8%) والوزارات (8%) ومقرات السيادة (6%) والطرقات (5%) وغيرها من الفضاءات.

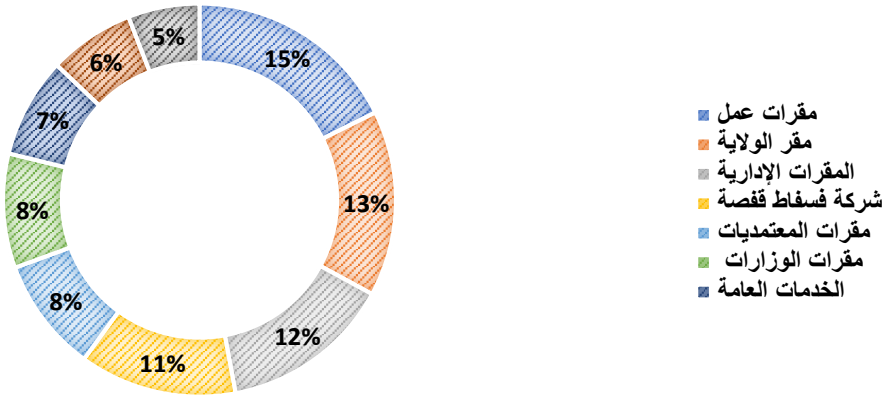

الانتحار ومحاولته

مـــــارس 2022

طيلة شهر مارس تم رصد 7 حالات انتحار حوالي 42% منها سُجلت في ولاية القصرين وبالتالي تتصدر القصرين ولأول مرة الجهات الأكثر انتحار. كما تم رصد حالة انتحار او محاولاته في كل من سوسة وتطاوين فيما سجلت صفاقس حالتين.

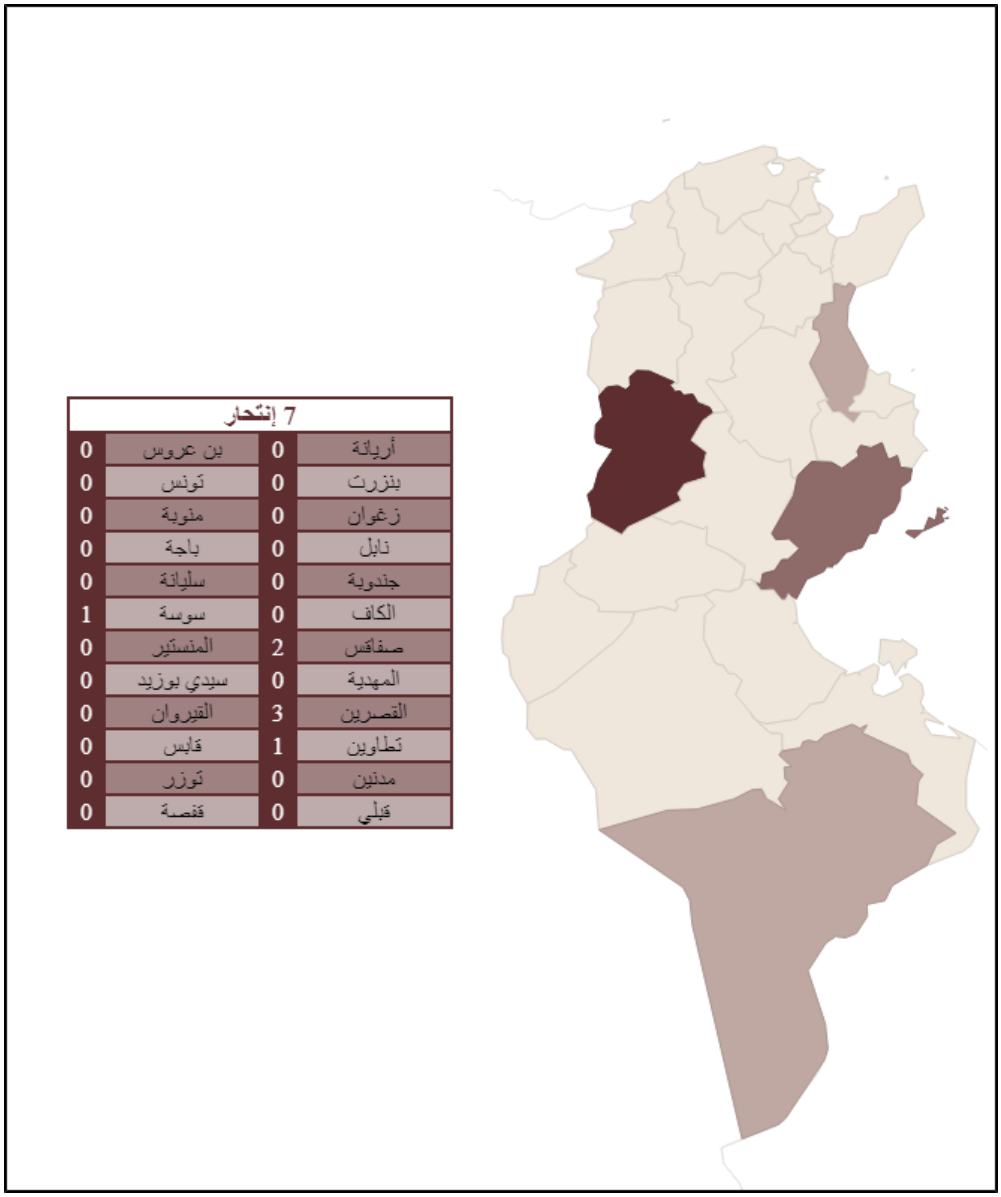

وتقدر نسبة الاناث ب 14.3 % من مجموع الضحايا

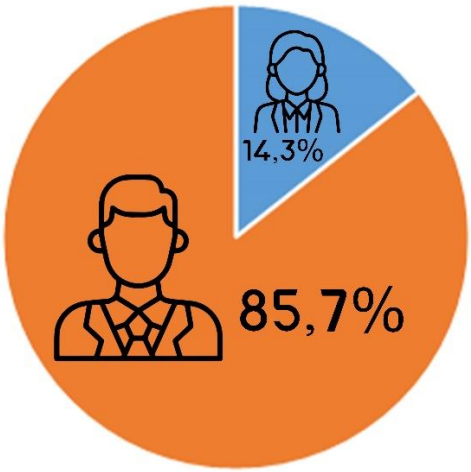

فيما تمثل الفئة العمرية 26-45 سنة نسبة 71 % من ضحايا الحالات المرصودة (5 ضحايا). وهي الفئة العمرية الشبابية الامر الذي يعكس حالة التأزم التي يعيشها الشباب جراء هشاشة اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

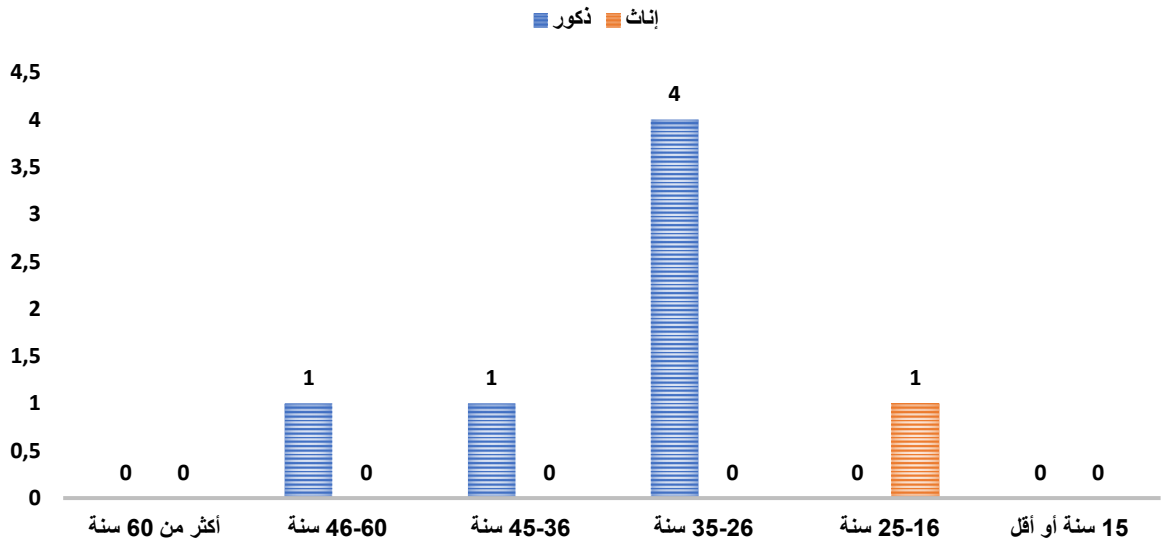

ومثل الانتحار شنقا أبرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 57.1 % يليه الانتحار حرقا بنسبة 42.9%.

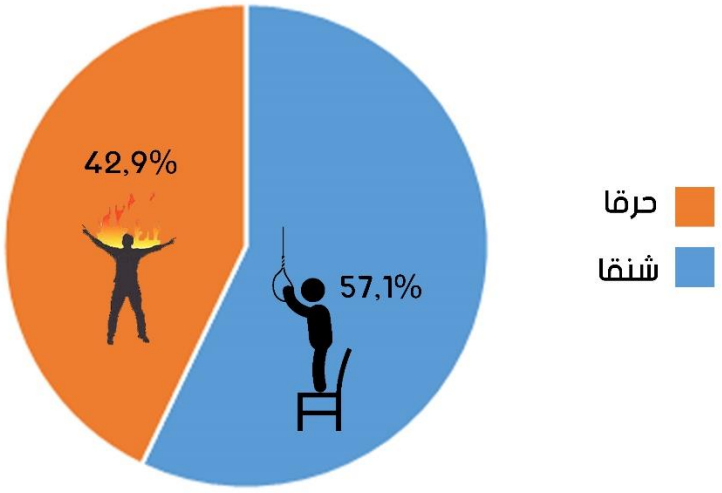

وقد بلغ مجموع حالات ومحاولات الانتحار للثلاثية الأولى من العام الجاري 33 حالة مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا على نفس الفترة من العام الماضي (36 حالة) وانخفاضا مهما ناهز 43% مقارنة بنفس الفترة من العام 2020 (58 حالة).

عدد الانتحارات ومحاولات الانتحار

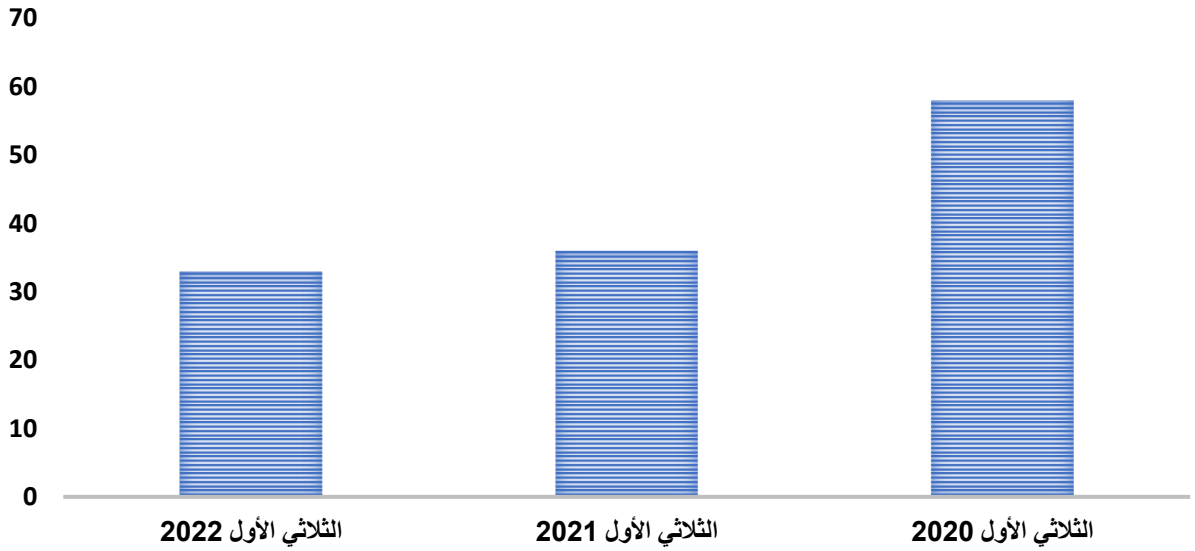

والى حد الآن لم تتبنى الحكومات المتعاقبة اي استراتيجية واضحة للوقاية من الانتحار وللتعهد بضحايا الانتحار والمحيطين بهم باعتبار وان فعل الانتحار معدي خاصة بالنسبة للحلقات الأكثر هشاشة في محيط الضحية.

تقرير حول الهجرة غير النظامية
مارس 2022

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2018 – 2019 – 2020 – 2021

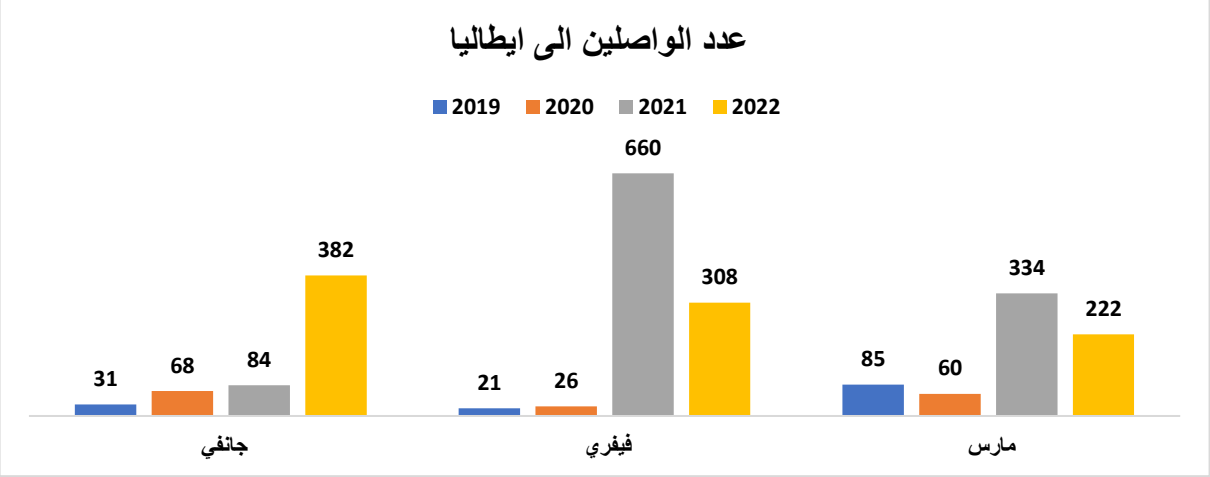

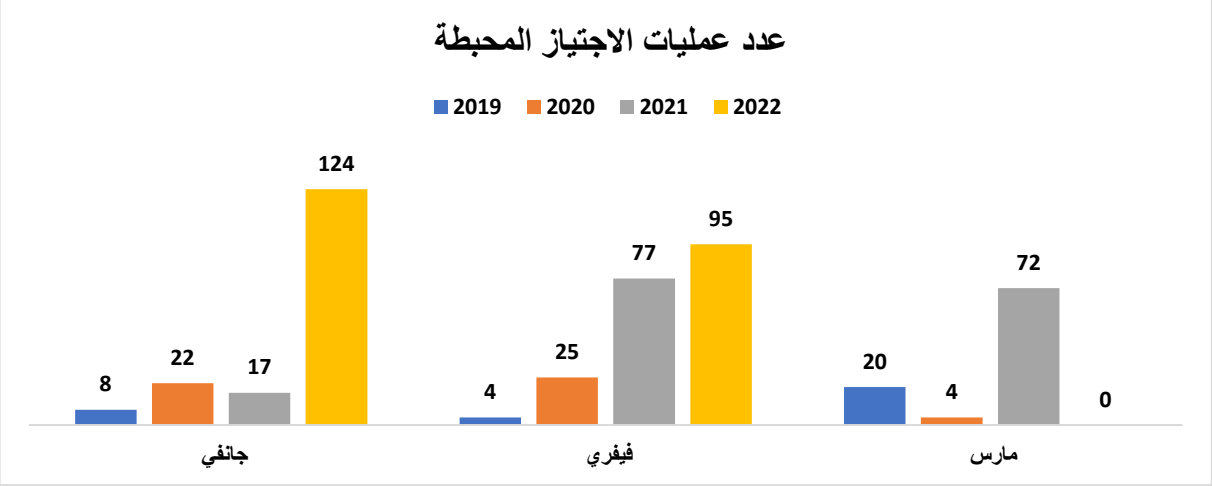

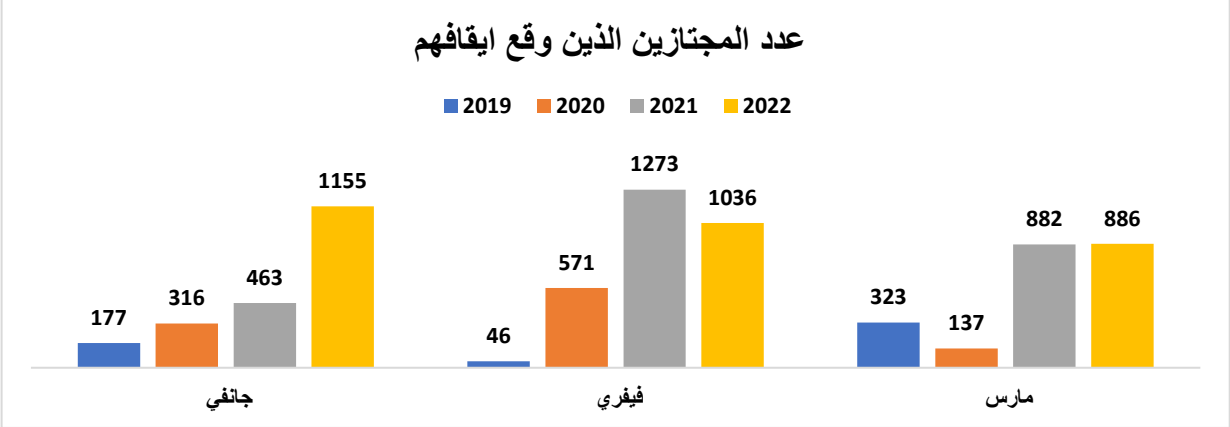

	2019			2020			2021			2022		
	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفي	31	8	177	68	22	316	84	17	463	382	124	1155
فيفري	21	4	46	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036
مارس	85	20	323	60	4	137	334	72	882	222	58	886
المجموع	137	32	546	157	51	1024	1078	166	2618	912	278	3077

تميز شهر مارس بظروف مناخية غير مستقرة في اغلبه أثّرت بشكل واضح على التدفقات الهجرية حيث انخفض عدد التونسيين الواصلين الى إيطاليا بنسبة 33% مقارنة بمارس السنة الفارطة.. تراجع عدد المهاجرين التونسيين الواصلين الى ايطاليا خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 بنسبة 15% مقارنة بالثلاثي الأول من 2021 في حين ارتفع عدد المهاجرين الذين تم منع اجتيازهم ب 17.5% كما ارتفع عدد عمليات الاجتياز المحبطة خلال نفس الفترة ب 67.4%.

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال مارس 2022

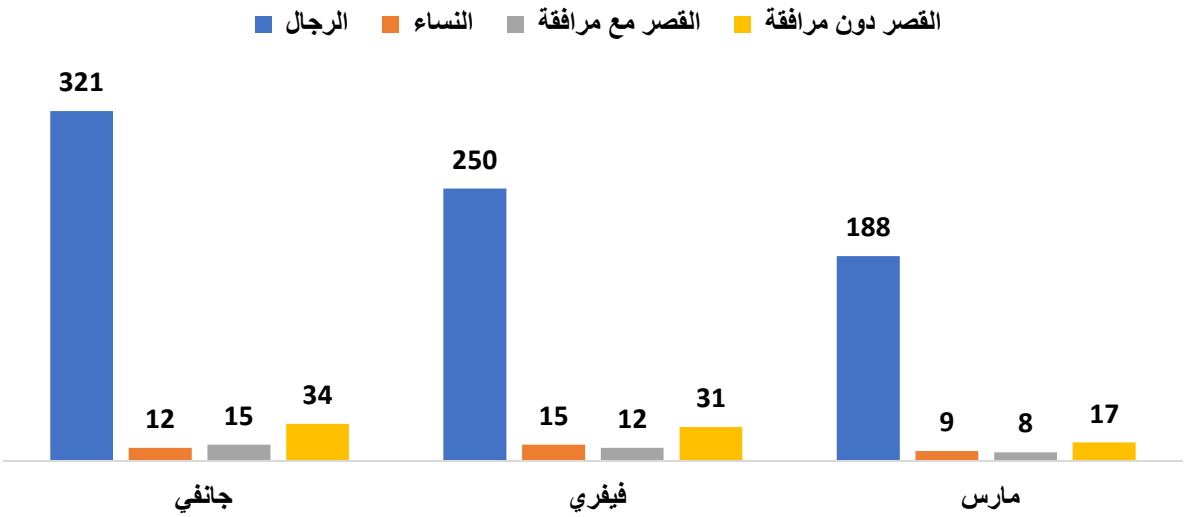

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جانفي	382	321	12	15	34
فيفري	308	250	15	12	31
مارس	222	188	9	8	17
المجموع	912	759	36	35	82

تحتل الجنسية التونسية المرتبة الثالثة في عدد الواصلين الى إيطاليا بطريقة غير نظامية خلف ذوي الجنسية المصرية والبغالية بنسبة 14% من جملة الواصلين مثّل القصّر نسبة 12.8% من جملة المهاجرين التونسيين الواصلين الى إيطاليا خلال الثلاثي الأول من سنة 2022. ويمثّل القصّر التونسيون نسبة 13.8% من جملة القصّر الواصلين الى إيطاليا من مختلف الجنسيات.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر مارس 2022

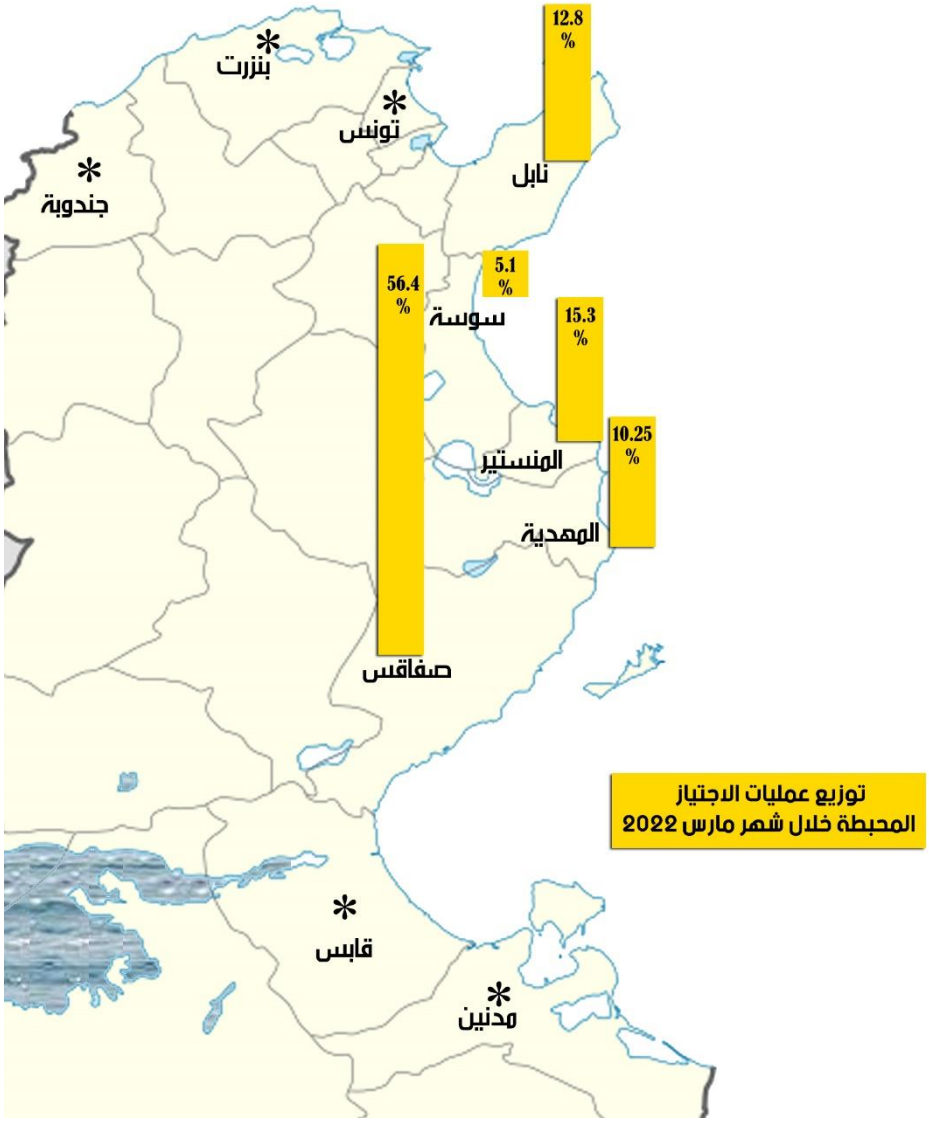

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

سجلت ولاية صفاقس أكثر من نصف عمليات الاجتياز المحبطة تليها ولاية المنستير ب15.3% ثم ولاية نابل ب 12.8% في حين غابت اية معطيات حول عمليات الاجتياز المحبطة خاصة بولاية مدنين وولاية تونس.

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر مارس 2022

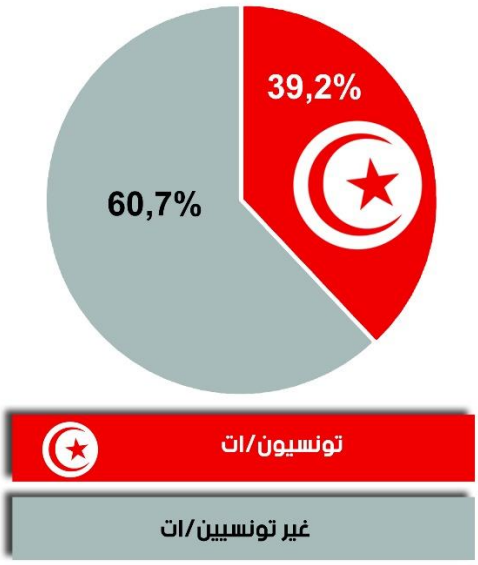

مثل ذوو الجنسية التونسية 39.2% من جملة المهاجرين الذين نجحت السلطات التونسية في احباط اجتيازهم حيث تنخفض رغبة المرشحين للهجرة خلال هذه الفترة نتيجة العوامل المناخية الغير ملائمة. في المقابل تسعى شبكات الهجرة غير النظامية لاستقطاب المهاجرين من جنوب الصحراء الراغبين في الفرار من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وسياق سياسي غير مستقر وتصاعد وتيرة الانتهاكات ضدهم.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر مارس 2022

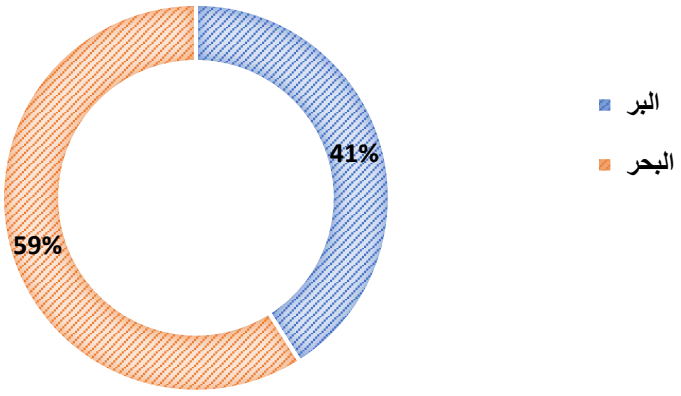

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال شهر مارس 2022

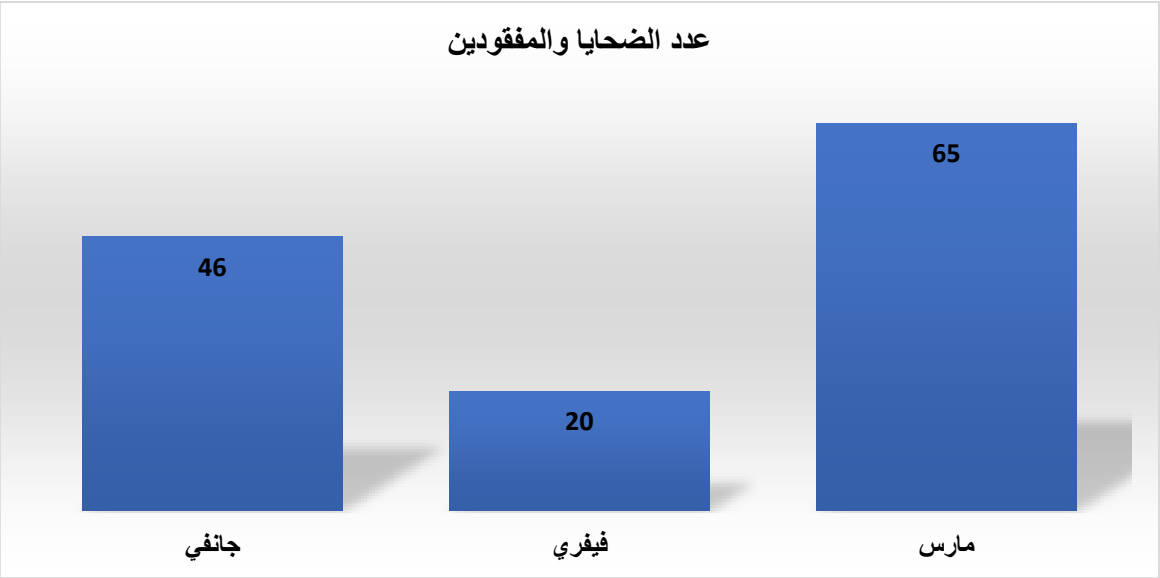

عدد الضحايا والمفقودين	الشهر
46	جانفي
20	فيفري
65	مارس
131	المجموع

. تتوالى المآسي على الشواطئ التونسية دون أي تحرك للدولة للعمل على الحد منها بل تعمل على تكريس التطبيع مع هذه المآسي. حيث عرفت شواطئ ولاية نابل فاجعة خلفت أكثر من 59 بين ضحية ومفقود. نجدد في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دعوة الدولة للالتزام الفعلي والعملي بإنقاذ أرواح المهاجرين في المياه الإقليمية التونسية عبر إطلاق آلية استباقية للمساعدة والإنقاذ البحري تستهدف انقاذ الأرواح وتدمج كل الهياكل والمتدخلين على طول المياه الإقليمية التونسية. كما ندعو الى انشاء إطار دائم تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ومشاركة مدنية للإعلام والبحث عن المفقودين في البحر والاحاطة بعائلاتهم.

تقرير العنف لشهر مـــــــارس 2022

عرف شهر مارس 2022، بروز لظاهرة العنف المسلط على النساء والفتيات من جهة وعلى الأطفال وكبار السن من جهة أخرى. اين سجل فريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تطورا واضحا في نسق العنف الجنسي وفي نسب العنف الأسري وخاصة منها العنف الزوجي والعنف المسلط على الأطفال .

وللمرة الأولى يسجل فضاء السكن النسبة الأعلى في حالات العنف المرصود، اين كان في حدود ال 31.8% وهو ما يمثل ثلث حالات العنف المسجلة في عينة الرصد التي تشمل الصحف اليومية والأسبوعية والمواقع الالكترونية ومواقع التلفزات والإذاعات التونسية .

أماكن العنف

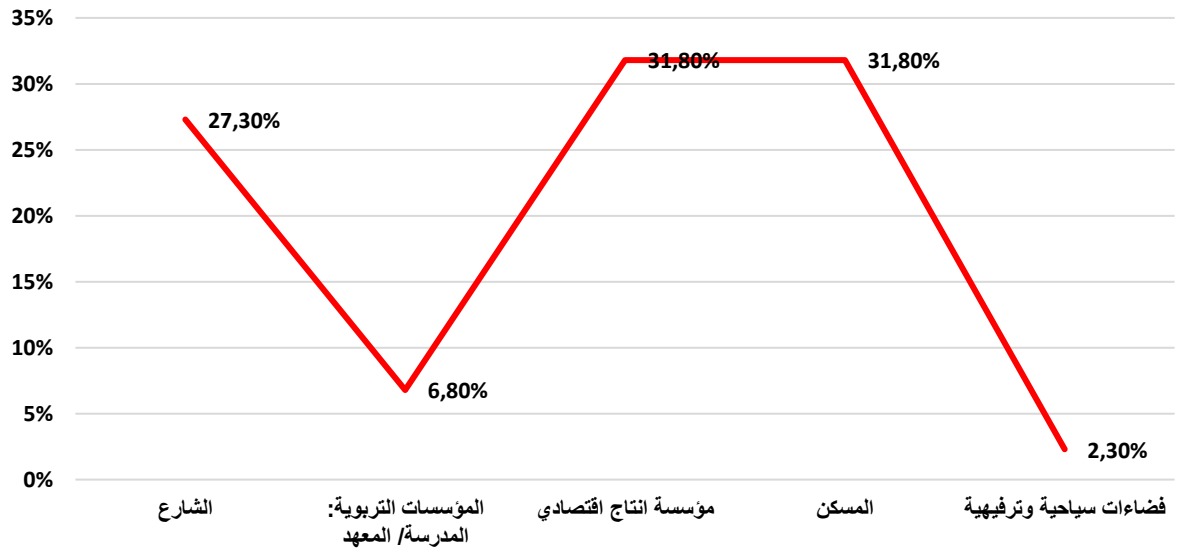

كما انه وبصفة استثنائية، عرف شهر مارس 2022 ارتفاع لنسب العنف في الفضاء العام التي وصلت الى حدود ال 23% من مجموع العنف المرصود وتطور واضح في نسق ومستوى العنف الاقتصادي الذي وصل الى حدود ال 25% في ظل ما شهده

الشهر من انتشار لسلوك الاحتكار والمضاربة ونقص في المواد الغذائية والاستهلاكية بصفة عامة. هذا وقد حفاظ العنف في شكل الإجرامي على صدارة ترتيب أشكال العنف المسجل اين كان في حدود ال 56.8% من المجموع العام مسجلا تراجعا بنحو العشرين نقطة مقارنة بالأشهر التي الماضية .

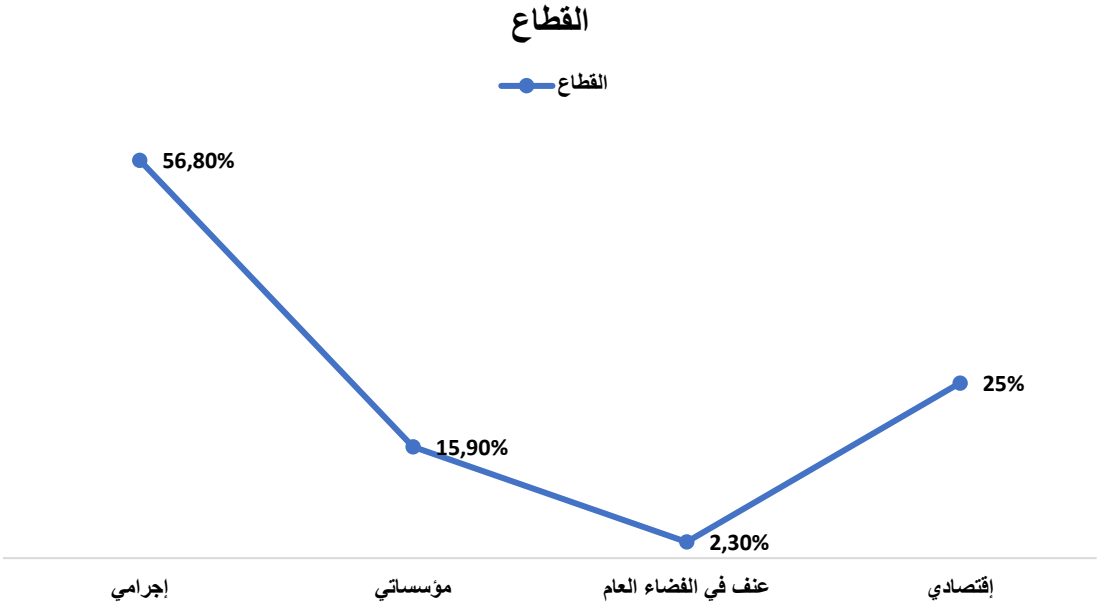

ويهم المرصد الاجتماعي التونسي ان يشدد على انه تدريجيا وعبر متابعة نسق تطور العنف خلال الأشهر الماضية، يمكن القول ان هناك توجه نحو خروج العنف من مساحاته وفضاءاته الخاصة نحو الفضاءات العامة في شكل استعراضي ممسرح. ولعل حادثة إلقاء أب لابنيه من سطح منزله والشجار الذي شب بين حيين في الكاف وحالات العنف المتبادل في الشارع خير دليل على ذلك .

ويعيد المرصد الاجتماعي التونسي التنبيه الى ان العنف بمختلف أشكاله بصدد التطور والتحول تدريجيا الى مكون من مكونات سلوك عام ينتقل معه الى الية من اليات التواصل والاتصال فيما بين المواطنين. وفي الغالب يكون الطفل والمرأة وكبار السن هذه الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع الفئة المستهدفة بالعنف والمعرضة أكثر من غيرها لمختلف أشكال التصعيد. فتدريجيا عرفت ظاهرة العنف تحولاتها النفسية الاجتماعية، واتجهت شيئا فشيئا من عنف ضد النفس (الانتحارات والتهديدات بالحرق..) الى عنف ضد الغير، وانتهى معها البحث عن الحلول المشتركة لتتغير لفائدة البحث عن حلول فردية .

نسب العنف الفردي والجماعي في شهر مارس

وتحتل ولاية سوسة المرتبة الأولى في نسب العنف المسجلة خلال شهر مارس بتسجيلها لنسبة 18,2% يلسها في ذلك ولاية القيروان التي سجلت نسبة 15.9% من اجمالي العنف المرصود لتاتي كل من ولايات القصرين والكاف والمنستير بنسبة 11.4% في مرتبة ثالثة ويرافق تونس العاصمة بالتساوي هذه المرة كل من بنزرت وزغوان واريانة ومنوبة وقابس في معدلات العنف المسجل .

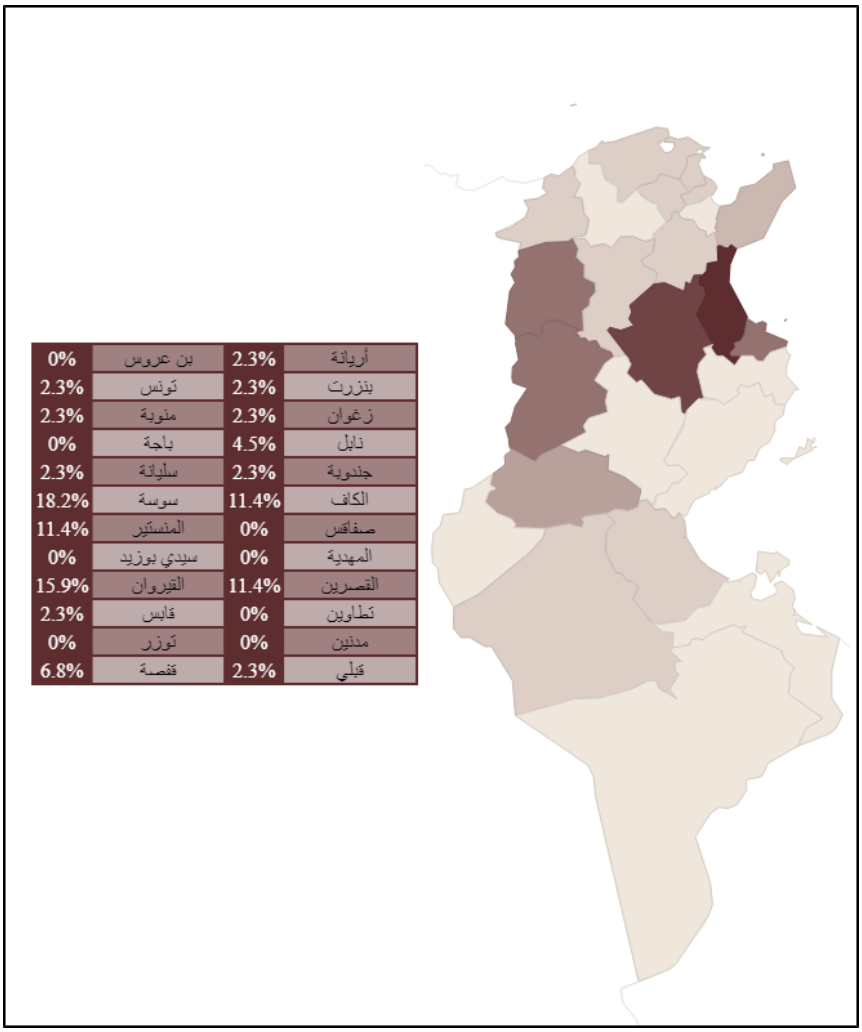

2.3%	أريانة	0%	بن عروس
2.3%	بنزرت	2.3%	تونس
2.3%	زغوان	2.3%	منوبة
4.5%	نابل	0%	باجة
2.3%	جندوبة	2.3%	سليانة
11.4%	الكاف	18.2%	سوسة
0%	صفاقس	11.4%	المنستير
0%	المهدية	0%	سيدي بوزيد
11.4%	القصرين	15.9%	القيروان
0%	تطاوين	2.3%	قابس
0%	مدنين	0%	توزر
2.3%	قبلي	6.8%	قفصة

وفي غالبيته يكون العنف فردي ذكوري او مشترك، يشمل بنسب متقاربة النساء كما الرجال، اين بلغت نسبة العنف المسلط على النساء خلال شهر مارس ال 27,9 % في حين كانت نسبة العنف المسلط على الرجال في حدود ال 39.5% وجاءت نسبة 32.6% في شكل عنف مختلط .

نسب العنف بين الجنسين في شهر مارس

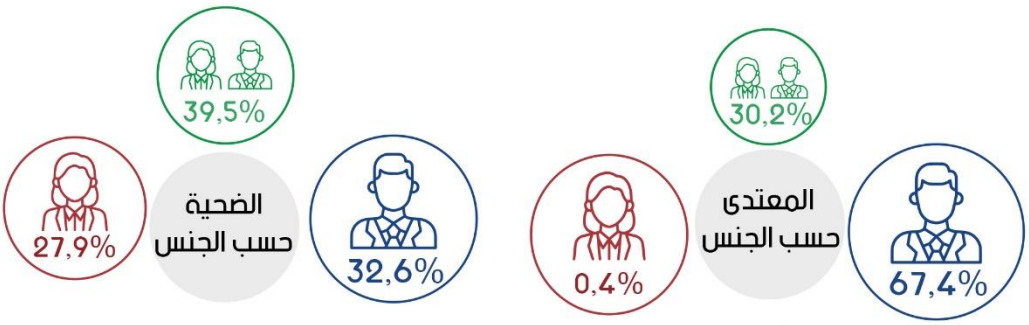

ويدعو من جديد المرصد الاجتماعي التونسي الى ضرورة إيلاء أهمية بالغة لانتشار ظاهرة العنف بمختلف أشكاله من قبل الهياكل المعنية خاصة ان التقارير الرسمية بصدد تأكيد خطورة هذه الظاهرة. ونشير هنا الى التقارير الصادر عن وزارة المرأة والطفولة وكبار السن والتي تعني بوضعية الطفولة والتي تؤكد كل مرة على ان هناك تهديدات جدية للطفولة في تونس تتطلب وقفة جدية.. ونفس الأمر بالنسبة للتقارير الخاصة بالنساء والعنف المسلط على المراة التي تظهر تطورا في نسقه ومستواه وحتى في أشكاله. وهي تقارير تؤكد ان الوضعية تتطلب بإلحاح التوجه الفوري نحو وضع تصور مجتمعي جديد يمكن معه وضع الطفل والمرأة والمعوقين وكبار السن والأقليات وغيرهم من الفئات الهشة ضمن اولويات اهتمامات الهياكل الرسمية للدولة وبرامجها التنموية .

الخاتمة

لم تحمل مؤشرات الثلاثية الأولى من العام الجاري حلولا عاجلة واخرى استراتيجية لمجمل الازمات القائمة. بل ان المقدرة الشرائية للمواطنين متجهة نحو مزيد من الانهيار مع ارتفاع نسبة التضخم ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية وفقدان مواد أساسية حياتية مثل الدقيق والزيت. وهذا الوضع يكفي لوحده ان يكون قادحا لهزات جديدة قد تعيشها البلاد خلال هذا العام وخاصة مع اقتراب المواعيد الانتخابية.

مؤسسات تربوية دون مياه ولا كهرباء

تلاميذ الأرياف في تونس: التحاق بالمدرسة لا يقود إلى التعليم !

يزيد إنقطاع المياه من المصاعب التي تواجه سكّان منطقة السقدود الريفية التابعة لمعتمدية الرديف والتي يقطنها حوالي ألفي ساكن، ويظل عشرات الأشخاص من دون مياه جارية لسنوات متتالية فيما يتأثر الأطفال الذين يزاولون تعليمهم على الأخص وبشكل كبير، لكونهم الفئة الأشد عرضة للخطر البدني والنفسي والوبائي جراء إنقطاع مورد المياه والكهرباء عن المدارس الإبتدائية. ويؤثر هذا الأمر على سير العملية التعليمية بسبب ما يعانوه أيضا من نقص شديد في الأدوات والمقاعد الدراسية وعدد الأقسام وصيانة الحمامات وغيرها من المستلزمات. أما الأمر الاسوأ بالنسبة لهؤلاء الأطفال فهو إستمرار الدولة تجاهلهم في كل مناسبة ما يشكل تهديدا ضد التمتع بحقوق الإنسان والطفل خاصة.

وإنقطعت المياه بالسقدود منذ ما يقارب 10 سنوات وهي أطول فترة إنقطاع للمياه شهدتها الولاية، ما جعل السكان أمام خيارات قليلة، حيث تلجأ المدارس الإبتدائية بالمنطقة إلى بدائل مثل حفظ المياه المتأتية من الأبار داخل الجرارات من دون أي ضمانات للجودة أو السلامة. وتزيد مثل هذه الممارسات من القلق حول مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه بين الأطفال الى جانب تهميش أكثر الحقوق أهمية لديهم ألا وهو حقهم في التعليم وفي الصحة الى جانب التأثيرات النفسية التي تطالهم، وهو الأمر الذي يحتاج الى معالجة طارئة ولفت نظر عاجل من طرف المسؤولين.

المدرسة الابتدائية السقدود 1

إلتحاق بالمدرسة لا يقود إلى التعليم !

لم يتبقَ أمامنا سوى 08 سنوات حتى تفي الحكومات بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، التي تبنتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ سنة 2015، والتي يُعدّ توفير تعليم جيد للجميع من ركائزها الأساسية. وبينما تتواصل الجهود الأممية في جميع أنحاء العالم لمزيد تعزيز حقوق الطفل وتفعيل ما تضمنته المعاهدات والإتفاقيات العالمية من قوانين تحمي حقوقه، تبقى هذه المسألة في تونس وخصوصا ببعض المناطق التي تشهد تهميشا إجتماعيا وإقتصاديا مثل منطقة السقدود الريفية من الأمور التي لا تعيرها الحكومات أية إهتمام بل ظلت معزولة عن خطوات التقدم التي حققها العالم في المجال الحقوقي للطفل. ما جعل هذه الفئة تعيش الضعف والهشاشة وتعاني من تدهور الخدمات بما في ذلك التعليمية التي تُعد العامل الرئيسي والمهم في بناء وتشكيل وعي الطفل وتأهيله لممارسة دور تنموي وفاعل في المجتمع. إستهتار صارخ بحقوق التلاميذ وفجوة كبيرة في مساءلة المسؤولين عن الإنتهاكات الجسيمة التي تطال حقوق هؤلاء الأطفال عبر حرمانهم من حقهم في التحصيل العلمي الجيد. ويستمر هذا الوضع بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود منذ إعلان زعماء العالم إلتزامهم التاريخي تجاه الأطفال وإعتمادهم إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل[1] منذ عام 1989 وجعلها جزءا من الإتفاق الدولي الذي عبرت البلاد التونسية بموجبه كغيرها من الدول الممضية على تعهدها بحماية الحقوق الأساسية للأطفال التي تعد حجر الأساس لتقدم المجتمع.

[1] http://hrlibrary.umn.edu/arabic/CRC188.pdf

تقويض الحق في التعليم والصحة

يكفل الدستور التونسي لجميع الأطفال الحصول على التعليم دون تمييز، اذ ينصّ الفصل 39 على إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشر. و"تضمن الدولة الحقّ في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحله، وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين[2]" . لكن المسار التعليمي لتلاميذ المدارس الريفية في الواقع مليء بالعثرات اللوجستية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوّض تجربتهم المدرسية، حيث يضطر الاطفال الذين يزاولون تعليمهم بمدرسة السقدود 01 الإبتدائية الى شرب مياه لا تتوفر فيها مقومات الجودة والسلامة بسبب إعتماد المندوبية الجهوية للتربية بقفصه تقنية تخزين المياه المتأتية من الآبار المجاورة للمدرسة داخل جرارات من الحديد في غياب كلي لمراقبة جودة هذه المياه والحفاظ على سلامة التلاميذ. ويعد هذا الأمر مؤشرا خطيرا على الانتهاكات التي تطال حق التلاميذ كما يتعارض مع الفصل 38 من الدستور التونسي الذي ينص على حق الجميع في الصحة والذي يتداخل بدوره مع العديد من الحقوق الأخرى من بينها الحق في التعليم وعدم التمييز.

حقوق ظلت مبتورة الى حد ما ولم يتم الاعتراف الكلي بها، بل رافقها في الكثير من الأحيان تهميشا لعناصرها الأساسية. فتوفير المدرسة والمياه لا يعني بالضرورة الالتزام بضمان حقوق الأطفال في الصحة والتعليم، ما دام هذا الفضاء التعليمي لا يؤدي دوره المطلوب، حيث تغيب العناصر الأساسية لهاته الحقوق بشكل كلي نظرا لانعدام مبادئ التوافر والكفاية وإمكانية وصول التلاميذ الى حقوقهم الكاملة، عبر غياب مراقبة جودة المياه وعدم توفير مستلزمات التعليم الجيد. كما يؤدي نقص المعلمين وعدم كفاية المواد التعليمية، واعتماد نظام التدريس بالفرق (دمج سنتين داخل نفس القسم) وسوء مرافق النظافة الصحية، إلى جعل التعليم صعباً بالنسبة لهم. وينجم عن ذلك تبعات جسيمة، اذ لا يفوق عدد التلاميذ 10 لكل سنة مما يعكس إنخفاض نسبة التمدرس إضافة الى تدني نتائج التلاميذ التي لا تفوق 14 من 20 بالنسبة للمتفوقين حسب شهادة أحد المعلمين بالمدرسة.

[2] https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar

غياب المستلزمات الدراسية يؤثر على جودة التعليم المقدم

تقول نجاة الورغي معلمة سنة أولى وثانية بمدرسة السقدود 1 :"في كثير من الأحيان أضطر الى استعمال هاتفي الجوال في تمرين الإستماع الى الأناشيد الصوتية بسبب غياب شبكة الانترنت وإنقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر الحواسيب لضمان سير الحصة بالشكل المطلوب". وتستغرب محدثتنا تجاهل المسؤولين وضعية تلاميذ المدرسة الذين يحرمون من أغلب المرافق الأساسية مثل حقهم في شرب مياه نظيفة والدراسة في ظل بيئة امنة وملائمة لهم على حد تعبيرها. إنتهاكات واسعة النطاق لحقوق ألإنسان تُرسّخ عدم المساواة وتحرم الأطفال من التعليم وهو حق أساسي لتنميتهم وقدرتهم على المطالبة بحقوقهم. ولعل هذا ما يعكس الحاجة الملحة الى اتباع نهج جديد أكثر جذرية يركز على تحسين الخدمات التعليمية وهو أساس الاستراتيجية العالمية الهادفة الى توفير التعليم الجيد لجميع الاطفال دون تمييز.

المدرسة فضاء للاتكافئ وترسيخ التفاوت الاجتماعي

من وجهة نظر سوسيولوجية تؤكد المختصة في علم الاجتماع رحمة بن سليمان على فشل المدرسة التونسية في مرافقة جُملة التحولات البُنيوية التي شهدها المجتمع، اذ لازال التفاوت الاجتماعي وفقدان مستلزمات العملية التربوية مثل الماء والكهرباء وكل ما له علاقة باللوجستيك في المناطق الريفية، يحوُل دون قيام المدرسة بأدوارها التربوية من جهة، ويُساهم على حد تعبيرها في تعميق ما أسماه عالم الاجتماع الفرنسي "فرانسوا دوبي" بأزمة المدرسة، من جهة أخرى. الى ذلك يُصبح تأثير غياب جُملة المرافق المذكورة دافعا لظهور إشكاليات تمس نفسية الطفل داخل

المدرسة. وأشارت بن سليمان الى مسألة الادماج باعتبارها وظيفة من وظائف المدرسة، حيث يتطلب ذلك أن تقوم المدرسة بتقليص حجم التفاوت الاجتماعي الذي يؤصل لمعنى الهشاشة الاجتماعية. ويُحيل غياب المرافق الرئيسية بمدرسة السقدود الى الدراسات السوسيولوجية التي عالجت أدوار المدرسة في عملية نقل التفاوت الاجتماعي حيث أصبحت تكرس تلك التمايزات والتفاوت الاجتماعي واللاتكافئ في الفرص، ما من شأنه أن يؤثر سلبا في نفسية الطفل الذي يجد نفسه داخل بيئة تربوية لا تستجيب لحاجياته في تلقي تحصيل علمي بالمستولى المطلوب.

اصلاح التعليم مشروع مجتمعي

لا شك أن التعليم إذا تم تقديمه على نحو جيد يعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات على حد السواء. وفي ظل حالة عدم اليقين بشأن دور التعليم وأهميته في تحقيق اهداف المشروع المجتمعي في تونس، الذي تم وضع تصور له قبل عقود ومنذ البدء في بناء الدولة الحديثة، فانه على الحكومة التونسية اليوم أن تلتزم القيام بالإصلاحات الناجحة لقطاع التعليم عبر التصميم الجيد للسياسات والالتزام السياسي القوي والقدرة على التنفيذ الفاعل. وأمام ما يواجهه هذا القطاع اليوم من خصاصة بنيوية وفقرا منهجيا فإن الوقت قد حان لإصلاحه، ليس كمشروع تربوي فحسب، بل كمشروع مجتمعي يجسد الإرادة الجماعية في التغيير الملائم والمواكب للتحديات والمتماشي مع التطلعات الكبرى للبلاد. وينتفي دور التعليم في تونس في تحقيق تقدم المجتمع وتنميته خاصة بالمناطق الريفية بسبب غياب مشروع مجتمعي شامل يجعل من قطاع التعليم ركيزة لتحقيق التقدم، هذا القطاع الذي تعرض لهزات عنيفة جعلته موضع تساؤلات عديدة عن ما اذا كان يؤدي دوره المعرفي والاجتماعي ام لازال يتخبط في محاولات الاصلاح التي أثبتت عدم جدواها، كما اتسمت أيضا بالسطحية في معالجة الاشكاليات الكبرى التي يعانيها.

تتفاقم الاخفاقات داخل المدرسة العمومية في تونس وتتعمق اكثر داخل المناطق الريفية أين تنعدم المراقبة في ضمان حقوق التلاميذ، وتتواصل معها رحلة تهميش تلاميذ مدرسة السقدود بحرمانهم من الماء والكهرباء، ما يعكس الحاجة الملحة لوفاء البلاد التونسية اليوم بالتزاماتها تجاه الاطفال وضرورة الاستجابة الفعلية لاحتياجاتهم بما فيها حقهم في التعليم وفي الصحة الجيدة. ومع إستمرار اتباع نفس الأساليب التمييزية في حرمان مدارس الارياف من حقوقهم الأساسية فان دعوة

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تتجدد لتؤكد على أن الدور الرئيسي للتعليم في التنمية المستدامة لن يتحقق إلا عندما تفي الحكومات بوعدها بإدماج وحماية وتعليم كل طفل، ما يستوجب عليها إنهاء جميع أشكال التمييز عبر تعزيز سياساتها التعليمية وإتخاذ تدابير عاجلة وإستثمار الاموال الكافية لضمان أن تكون المدارس آمنة وشاملة وتستجيب لاحتياجات الأطفال التعليمية.